

اقتصاد

السوري الأرميني، يحط في حلب
زكي: المعرض الدائم للمنتجات
السورية في يريفان قريباً

حلب- خالد زكلكو

وتوقع زكي أن تلقى معروضات المعرض من السلع والبضائع السورية إقبال المتسوقين في أرمينيا «حيث سبق لمجلس الأعمال السوري الأرميني أن أقام في ٢٠٠٩ معرض المنتجات السورية في يريفان بمشاركة ٥٥ شركة سورية واستقطب أعداداً غفيرة من الزوار اضطرت منظميه إلى تأجيل البيع حتى اليوم الأخير منه».

وبين بأن الهدف من عقد اجتماع الهيئة العامة لـ «السوري الأرميني» في حلب، وهو الأول فيها منذ ٢٠١٠ «هو تشجيع عودة الفعاليات الاقتصادية إلى المدينة والمشاركة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب فيها».

ودعا محافظ حلب حسين دياب خلال افتتاح الاجتماع، ممثلاً عن الراعي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، رؤوس الأموال المهاجرة إلى العودة لوطنها والشركات الأرمينية إلى الاستثمار في إعادة إعمار حلب «التي تحتاج إلى خبرتهم وجهودهم في هذا المجال، وخصوصاً في مجال إعمار البنية التحتية ليعاينهم الطويل في إعمار المدن التي دمرتها الزلازل في أرمينيا».

وشكر دياب رجال الأعمال السوريين الأرمين الذين أفتنوا أنهم جزء أصيل من فسيحاء المجتمع السوري «عندما رفضوا استثمار أموالهم في الدول التي قدمت لهم مغريات كبيرة وقت انسداد أفق عملهم في سورية»، منوهاً أن «الظروف تغيرت الآن بزوال الأسباب الموجبة وعودة الأمن والاستقرار إلى حلب ومعظم المدن السورية، وصار بمقدورهم العودة بأمان إلى الحضان الذي يحنون إليه دائماً».

كشف رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي أن المعرض الدائم للمنتجات السورية المزمع إقامته في العاصمة الأرمينية يريفان أوشك أن يبصر النور، ما سيفتح المجال أمام تسويق الصادرات السورية في أرمينيا وعبرها إلى دول الاتحاد الأوراسي.

وأوضح زكي لـ «الوطن»، خلال اجتماع الهيئة العامة للمجلس الثلاثاء في حلب، أن الجهود الحثيثة التي بذلت قطعت شوطاً مهماً في تأسيس المعرض الدائم بعد أن جرى اتخاذ الإجراءات والموافقات الرسمية كافة لإقامته على مساحة ٥٠٠ متر مربع قريباً «ويخطط له أن يفتتح أبوابه على مدار الدوام الرسمي يوماً من العاشرة صباحاً وحتى الخامسة مساءً وطوال أيام السنة، كما في حال المعارض المشابهة المفتحة في اليابان وتايوان، وسعدو منتقداً للسلع والبضائع السورية من العقوبات المفروضة على البلاد منذ بداية الحرب فيها».

ولفت إلى أنه وفي إطار خطوات تأسيس المعرض «أوكلت مهمة القيام بأمره اللوجستية الخاصة في أحد الأشخاص، ومنها التواصل مع المشاركين السوريين في المعرض والجهات الرسمية في جمهورية أرمينيا، وهو ما سيؤيد فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين والتي عززتها زيارة الوفد الاقتصادي إلى دمشق برئاسة وزير التنمية الاقتصادية والاستثمارات سورين كارايان نهاية الشهر المنصرم».

«التجاري» أصدر تعليمات تسليماً للأقرب من الدرجة الأولى

السماح للأقرباء من الدرجة الثانية
استلام بطاقة الصراف الآلي قيد الدراسة

أنه بالنسبة للعاملين في التربية في الجولان السوري المحتل المستحقين لأجورهم بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٢ لعام ٢٠٠١ يستمر العمل بالقرار القاضي بتجديد بطاقات الصراف الآلي لأقرباءهم بموجب الوكالات المنفوحة لهم أصلاً.

وجاءت التعليمات التنفيذية التي صدرها المصرف التجاري السوري بناءً على موافقة رئاسة مجلس الوزراء على تسليم بطاقات الصراف الآلي للمقاعد بناءً على مقترحات المصرف التجاري السوري ومذكرة وزارة المالية الخاصة بذلك لرئاسة الحكومة حول تسليم بطاقات الصراف الآلي للوكيل من أقارب الموكل من الدرجة الأولى بموجب وكالة عامة أو خاصة مصدقة أصلاً بتاريخ حديث لا يتجاوز الأسبوع على أن يصدق عليها النائب العام في المحافظة التي ستستخدم بها، وتضمن الوكالة بعبارة صريحة لاستلام بطاقات الصراف الآلي والرقم السري الخاص بالبطاقة على أن يتم تقديم بيان عالمي مصدق وحديث بين درجة القرابة للوكيل والموكل وإخراج قيد حديث للموكل.

إضافة إلى السماح بتسليم بطاقات الصراف الآلي للوكيل القضائي المؤقت عن المتقاعد (الغائب المفقود أو الغائب الفصر. وفي الحالة الثالثة تسلم البطاقة للوصي عن قاصر أو القيد الشرعي عن مريض بموجب قرار قضائي يأنن له باستلام بطاقة الصراف الآلي. كما بينت تعليمات المصرف التجاري السوري



بموجب وكالة عامة أو خاصة مصدقة أصلاً بتاريخ حديث لا يتجاوز الأسبوع من النائب العام في المحافظة التي ستستخدم بها، على أن تتضمن الوكالة عبارة «لاستلام بطاقات الصراف الآلي والرقم السري» بشكل صريح. وفي الحالة الثانية تسلم البطاقة للوكيل القضائي عن غائب أو مفقود بموجب قرار قضائي يخوله

عبد الهادي شياط

كشف مدير في مصرف حكومي لـ «الوطن» عن مذكرة جديدة يتم إنجازها حول السماح بتسليم بطاقات الصراف الآلي بموجب وكالة للأقرب من الدرجة الثانية، على أن تكون الوكالة مصدقة أصلاً، ولخط فيها صراحة تفويض المتقاعد باستلام هذه البطاقة وخاصة في الوكالات العامة التي تعطي الوكيل حقوقاً واسعة للتصرف نيابة عن الموكل، إلا أنه لا بد أن تتضمن بشكل ظاهر موضوع تسليم البطاقة للوكيل، واعتبر أن ذلك يأتي في إطار تسهيل عملية الحصول على بطاقة الصراف للمتقاعدين بشكل قانوني ومضبوط لا يسمح بحوادث مخالقات أو تجاوزات.

وكان المصرف التجاري قد حدد أسس التعليمات الخاصة بألية تسليم بطاقات الصراف الآلي لمتعاملي المصرف لغير أصحابها، ونصت التعليمات على وجوب التأكد من أن المتعامل هو صاحب بطاقة الصراف الآلي، عند تسليم البطاقات أو الأرقام السرية الخاصة بها، وذلك بمطابقة الوثيقة الشخصية مع البيانات الموجودة، وإجراء التحديث اللازم للبيانات في حال عدم اكتمالها حسب التعليمات الصادرة، أن تتضمن البطاقات لغير أصحابها في عدة حالات هي إن تسلم البطاقة للوكيل القانوني للمتعاقدين فقط ولأقرب الموكل من الدرجة الأولى (أب، أم، ابن، إبنة) ويشمل الزوج والزوجة

القلع: التلويح بالعصا يفقد المواد من السوق
مدير تموين دمشق: ٢٠ بالمئة من البضاعة
في الأسواق مغشوشة والإغلاق هو الحل الأمثل

صالح حميدي

انخفاض سحب رخص المازوت
من ١٥٠ إلى ٥ فقط هذا العام

طالب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن يتم تحقيق تخفيض الأسعار عبر تحقيق التوازن السعري وتوافر المادة والمنافسة وزيادة العرض والتسعير المتوازن، مبيناً أن ذلك هو الأساس في السوق وليس عبر التلويح بالعصا لأنها تفقد المدة من الأسواق، منوهاً بأن غياب بيانات التكلفة يؤدي إلى عدم الإعلان عن الأسعار وهذه مشكلة.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجارية أمس حول الرقابة التكوينية بحضور مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي، مبيناً أن الإشكالية الكبيرة بين حلقات التجارة تتمثل في نقشي التهريب وهو خارج عن الإرادة والأسواق مملوءة بالمهربات وهي ظاهرة غير صحية حيث علينا تأمين المواد والسلع عبر الاستيراد والإنتاج الصحيح. ودعا إلى ضرورة تفعيل ثقافة الشكوى على جميع حلقات البيع والتجارة من المنتج إلى المستهلك إلى بائع الجملة والفرق والمستهلك.

وفي مداخلة له لفت فراس نديم من جمعية حماية المستهلك إلى مضلة عدم الإعلان عن الأسعار، وهي مازالت بلا حلول، وتشمل جميع القطاعات العامة والخاصة وأن العرض والطلب والمنافسة والإعلان عن الأسعار تخلف الثقة والأسعار يمكن أن ترتفع وتتنخفض وفقاً لذلك، بينما أشار مهند توتحي في مداخلته إلى ضرورة توفير التسلسل المتكاملة في عمل الرقابة التكوينية عبر توفير البيان واعتماد الفاتورة والبيانات وتسجيل والحفاظ على حقوق المستهلك وبيان الكلف الحقيقية للخدمات والسلع حيث يتعرض المواطن للعن نتيجة عدم الوعي بهذه العناصر.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي تحدث في حديثه عن الإشكالات والمشكلات خلال الندوة التي تتعلق باحتياجات دمشق ونسب الغش والمخالفات والأسعار والكلف، وغيرها من المعلومات التفصيلية عن ٥٠ سوقاً بدمشق، وعمل المديرية تجاهها خاصة فيما يخص المازوت والغاز والذيق

مدير هيئة الصادرات لـ «الوطن»:

١٢٥٠ طن نسيج و ٢٠٠٠ طن مواد زراعية سيتم
تصديرها بموجب عقود معرض دمشق الدولي

علي محمود سليمان

وفي هذا الخصوص كشف مدير قرية الصادرات السورية الروسية خلدون أحمد عن توقيع عقود مع أربع شركات روسية لتصدير كمية ٤٠ ألف طن القمح الأكبر منها محضيات بأنواعها والباقي تشكيلة من الخضر والفواكه.

موضحاً في تصريح لـ «الوطن» أن العقود موقعة لتتخذ حتى الشهر السادس من العام القادم بحيث تغطي عدة مواسم لمحاصيل من الفواكه والخضر، وقد بدئ العمل حالياً على تجهيز أول شحنة من هذه الكميات ليتم شحنها خلال الأيام القادمة، ولكن تتعرض عملية تنفيذ العقود لمشكلة تتعلق بطلب الجهات الرسمية الروسية الحصول على بيان من وزارة الزراعة يخلو هذه المحاصيل من عدد من الأمراض وهذا الإجراء عادة ما يتبع بشكل روتيني، ولكن حالياً تعاني من عدم تسليم وزارة الزراعة السورية لهذا البيان علماً أن الوزارة كانت تسلم هذا البيان لشحنات الخضر والفواكه التي تصدر عن طريق قرية الصادرات، مضيفاً بأن القرية وقعت قدماً مع شركة عالمية مختصة بضبط الجودة لمراقبة وتحليل عينات من الكميات المصدرة.

ولفت أحمد إلى أن القرية اشترت المحصول هذا العام من الأسواق وليس من المزارع مباشرة وذلك كون عمليات الشراء المباشر من المزارع تحتاج لألية عمل يتم التحضير لها حالياً لتبدأ القرية اعتباراً من العام القادم بشراء المحاصيل الزراعية سواء الفواكه أو الخضر من المزارع مباشرة بما يضمن حصول المزارع على ثمن جيد لمحصوله وشراء أفضل المحاصيل والاستغناء عن حلقات الوساطة التجارية في الأسواق.

كشف مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات المهدي الدالي أن الهيئة تعمل حالياً على التصديق على العقود التي وقعت خلال معرض دمشق الدولي لـ ١٢٥٠ طن من القطن دراسة هذه العقود لمصرف قدمة أجور الشحن بعد الالتزام بالشحن المجاني لكل العقود التي أبرمت. وقد بلغت كمية العقود المبرمة حتى تاريخه ١٢٥٠ طناً من القطاع النسيجي وحوالي ٢٠٠٠ طن من المواد الزراعية، سيتم تصديرها إلى مختلف الدول المعروفة باستيرادها البضائع والسلع السورية.

وفي تصريحه لـ «الوطن»، أوضح الدالي أن القيم المالية لهذه العقود ستصبح واضحة عند الانتهاء من التصديق على جميع العقود حيث سيتم إغلاق باب استقبال العقود مع بداية الشهر القادم ١٢/١ وبعدها بأسبوع يتم الانتهاء من دراسة القيم كاملة للعقود المبرمة.

وفي سياق آخر لفت الدالي إلى أن الهيئة قطاع داعم ومجلس الإدارة يتألف من كل القطاعات المعنية بالتصدير فأني مشكلة يعاني منها المصدر ويتم تقديمها لمجلس الإدارة يقوم المجلس باتخاذ الإجراء المناسب لحل المشكلة وتقديم التسهيلات للمصدرين. رد الدالي جاء مع معرض الحديث عن صعوبة تعاني منها قرية الصادرات في تنفيذ العقود المبرمة مع عدد من الشركات لتصدير كمية من الخضر والفواكه، موضحاً أن الهيئة تواصلت مع وزارة الزراعة للبحث عن الحل المناسب وتقديم التسهيلات المطلوبة.

أمام لجنة الموازنة في مجلس الشعب

رئيس هيئة الرقابة والتفتيش: ٧٧ مليار ليرة مال عام ضائع
رئيس جهاز الرقابة المالية: إسقاط عشرات المليارات في وزارة واحدة

هنا غانم



وضع التنمية في سورية ومؤشراتها مقارنة مع العام ٢٠١٠ بدوره وصف رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية مازن يوسف إطلاق الجهاز ماجستير للعاملين في الجهاز بالخطوة الرائدة ويستفيد منه ٢٠٠ مفتش في مجال التدقيق والرقابة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي على مدى ثلاث سنوات، مشيراً إلى وجود تقاذف مسؤوليات حول إنجاز قطع الحساب في موازنة الدولة المتوقف منذ العام ٢٠١١ مشيراً إلى إسقاط عشرات مليارات الليرات في إحدى الوزارات نتيجة غياب عمليات قطع الحساب، ودعا يوسف إلى ضرورة المضي في إنجاز قطع الحساب للوصول إلى العام ٢٠١٧ ضمن الشروط والظروف والإمكانات الحالية.

وبينها بيتت رئيسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أمته الشماط أن ملفات سيشهد تبلور الانتعاش الاقتصادي وبعد المراجعة لاحظنا أنها تنصب كلها ضمن إطار الإهمال وليس بقصد السرعة من دون أن تغفل جرم الإهمال والمحاسبة عليه في الوقت ذاته، لافتة إلى وجود نحو ٧٧ مليار ليرة مالا عاماً ضائعاً عبر ملفات التدقيق وبحسب بيانات رئاسة مجلس الوزراء الأخيرة فإن الهيئة تمكنت من تحصيل نحو ٢.١ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٦.

وأوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، رؤوس الأموال المهاجرة إلى العودة لوطنها والشركات الأرمينية إلى الاستثمار في إعادة إعمار حلب «التي تحتاج إلى خبرتهم وجهودهم في هذا المجال، وخصوصاً في مجال إعمار البنية التحتية ليعاينهم الطويل في إعمار المدن التي دمرتها الزلازل في أرمينيا».

وأوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، رؤوس الأموال المهاجرة إلى العودة لوطنها والشركات الأرمينية إلى الاستثمار في إعادة إعمار حلب «التي تحتاج إلى خبرتهم وجهودهم في هذا المجال، وخصوصاً في مجال إعمار البنية التحتية ليعاينهم الطويل في إعمار المدن التي دمرتها الزلازل في أرمينيا».

خصصت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب جلستها بالأمس لمناقشة اعتمادات الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام ٢٠١٨ البالغة ١٧,٨ مليار ليرة، حيث تركزت المناقشة بشكل أساسي على دعم المشاريع الإنتاجية وتطويرها وزيادة نسبة مساهمتها في تأمين جزء من احتياج المصحة المحلية كمؤسستي المياح والدواجن والهيئة العامة للثروة السمكية والمتنجن في القطاع الخاص بهذه المجالات إلى جانب الاستثمار باستيراد باككر الأبقار.

وتركزت مداخلات النواب على ضرورة النظر بالأسعار الخواص بالأحفاض والأسمدة والتي خلقت بطريقة غير معقولة داعين إلى تخفيض أسعارها بالسرعة القصوى للحد من تأثيراتها من تلعب التجار بهذه المواد والتركيز على دعم الزراعة العضوية والصناعات الزراعية كونها الرافعة الحقيقية لإنتاج الزراعي بنقشه النباتي والحيواني والاستفادة من مخلفات المحاصيل في تصنيع الأعلاف.

من جانبه أشار رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني إلى عدم توافر مؤشرات دقيقة خلال الفترة

الخاصية وبدأت الهيئة بوضع خطة لاستعادة هذه المؤشرات ومنها عمليات مسح للأمن الغذائي والديمقراطي نتج مع نهاية العام الجاري مع مسح سكاني حيث تصدر الهيئة مع بداية العام القادم التقرير الأول للتنمية المستدامة وهو يقيس المؤشرات التنموية ويوفر قاعدة بيانات ومعطيات ويصبح جاهزاً لإطلاقه رسمياً وهو يغطي نقص المؤشرات ويبني عليه لتقرير الوضع الراهن لما بعد الحرب.

وأوضح الصابوني أن الحكومة ستعتمد رسم سياساتها الاستثمارية بدءاً من القاعدة إلى القمة وليس كما كان سائداً



TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING SUMBERSIBLE PUMPS, CONTROL PANELS, ELECTRIC CABLE DIFFERENT CAPACITIES, WELL PIPES AND ACCESSORIES FOR DIRECTORATE OF WATER REOURCES WATER WELLS IN AL HASSEAKEH GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from November 20th till December 10th, 2017 to the following address:

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasihyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org or to:

Tender Committee contact in Al Hassakeh:
Address: Ali Ibn Ali Taleb St. number 22 G.F. Al Hassakeh City, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 52 372 149
Fax: +963 52 372 159
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission: December 14th, 2017, at 03:00 PM.
Bid Validity: 90 days.
Currency: Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds: 5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
Warranty Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties: 0.05% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.



إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتوريد، تركيب، وفحص مضخات غاطسة، ولوحدات تحكم وكابلات كهربائية بقياسات واستطاعات مختلفة، لصالح مديرية موارد المائية والأبار في محافظة الحسكة.

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم، تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والمصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضحة أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 03:00 عصراً ابتداءً من 20 تشرين الثاني 2017 ولغاية 10 كانون الأول 2017. لتعاون التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركة، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946
فاكس: 00963113329945
بريد الإلكتروني: procurement@sy.acfspain.org

للتواصل مع لجنة المناقصات في الحسكة:

العنوان: شارع علي ابن ابي طالب رقم 22، أرضي، الحسكة - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 0096352372149
فاكس: 0096352372159
بريد الإلكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسليم العروض:

صلاحية العروض المقدمة:

العملة:

ضمان حسن التنفيذ:

ضمان الكفالة:

عقوبات التأخير: